

مخاطر الصرف الأجنبي:

تمهيد:

ينتج عن التعامل بالعملات الأجنبية عدة مخاطر على المتعاملين فهمها والتعامل معها بدرجة عالية من المسؤولية والكفاءة لتجنبها أو تقليل مخاطرها عليهم، ويعرف خطر الصرف بأنه "مجموعة الأخطار الناجمة عن العمليات المرتبطة بالعملات الأجنبية عند حدوث تغيرات سعر الصرف"، كما يمكن أن يعرف خطر الصرف بأنه "الخسارة الناجمة عن تقلبات سعر صرف العملات المختلفة" وهناك أنواع مختلفة لمخاطر الصرف تتجلى فيما يلي:

أولاً: الخطر الائتماني:

عملية الصرف تتم غالباً بعقود ينص فيها على تبيان العملة المشتراة والعملة المباعة وسعر الصرف الذي يتم الاتفاق عليه، وتاريخ التسليم، والمخاطر التي تنشأ في هذه الحالة تنشأ عن عدم قدرة الطرف المتعامل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد، فقد يحدث أن يفقد المتعاقد القدرة على الدفع عند موحد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، وينتج ذلك عما يلي:

1. تعرض الطرف المتعاقد معه إلى أزمة سيولة قد تكون مؤقتة وتؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام وأسابيع.
 2. تغيير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك الفاعلة فيها وعدم قدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية منها.
- وتؤدي هذه المخاطر إلى إحداث خسائر للبنك المحلي تتمثل في:

- أ- عدم توافر الأموال المطلوبة لتسديد الالتزامات المترتبة على البنك المحلي لعدم استلامه للمبلغ المتعاقد عليه في مواعده، وبذلك يضطر إلى شرائه من مصادر أخرى بأسعار صرف أعلى [خصوصاً إذا ارتفع سعر صرف العملة المطلوبة]، وكذلك التأثير على مصداقية البنك المحلي مع عملائه إذا لم يستطيع توفير العملة المطلوبة نتيجة لعدم استلامها من البنك المرسل الأجنبي في مواعدها
- ب- خسارة كامل المبلغ إذا قام البنك المحلي بتحويل المبلغ المترتب عليه في حين لم يقم الطرف الآخر المتعاقد معه بتحويل المبلغ المتفق عليه نتيجة إفلاسه.

ويمكن الحد من هذه المخاطر أو تقليلها بدراسة الوضع الحالي للبنك المرسل الأجنبي الذي يتم التعاقد معه وتحليل ميزانيته السنوية والاستعلام عنه قبل التعاقد معه، وعدم تحويل المبالغ المترتبة عليه أولاً، والاطلاع على التقارير المالية والاقتصادية والأوضاع السياسية للدولة التي يتم التعامل مع البنوك الفاعلة فيها.

ثانياً: مخاطر الأسعار Rate Risks:

هناك نوعان من التغيرات في الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية، وهي تغير أسعار الصرف في سوق العملات الأجنبية وتغير أسعار الفائدة في السوق النقدي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- أ- **مخاطر تغير أسعار الصرف:** تنتج بفعل الانخفاض في أسعار صرف العملات المحتفظ بها، ومثال ذلك بما يلي:

- إذا كان العميل يحتفظ بمركز طويل بكل ما يلي:

الدولار الأمريكي بقيمة 100.000 دولار

الفرنك السويسري بقيمة 200.000 فرنك

- فإذا انخفض سعر صرف الدولار بواقع فلسين والفرنك بواقع فلس واحد يكون خسارة العميل كما يلي:

$$200 = 100/2 \times 100.000$$

$$200 = 100/1 \times 200.000$$

إجمالي خسائر العميل = 200 دولار و 200 فرنك.

ب- مخاطر تغير أسعار الفائدة في السوق النقدي:

وتحدث هذه المخاطر نتيجة لتغير أسعار الفوائد وعدم تطابق استحقاقات ودائع العملاء لدى البنك مع ودائع البنك لدى الغير.

مثال: لو فرضنا أن البنك المحلي قد أودع لديه وديعة بالفرنك السويسري لمدة 6 أشهر بسعر فائدة 7.5%، ويكون البنك قد حقق خسارة مقدارها 0.5% لثلاثة أشهر أخرى وبذلك لا يحقق لا ربح ولا خسارة في هذه الوديعة، أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى أقل من 7% فيحقق خسارة نتيجة لذلك لأن قيمة الفائدة التي سيقبضها أقل من قيمة الفائدة التي سيدفعها للعميل.

ثالثاً: مخاطر السيولة:

تحدث هذه المخاطر نتيجة لعدم مقدرة البنك المحلي على الحصول على العملات الأجنبية المطلوبة عند الحاجة إليها وبالكميات المطلوبة منها وتنتج هذه المخاطر لعدم التطابق بين التدفقات النقدية الداخلة والقيمة الخارجة من كل عملة وكذلك الاختلاف في الأوضاع والمراكز بالعملات الأجنبية بها، ومن عدم التماثل في استحقاقات الودائع، فالبنك الذي تقرض أموالاً لمدة سنة من ودائع مربوطة لديه 3 أشهر سوف يواجه مشكلة سيولة مدتها 9 أشهر إذا لم يحصل على ودائع أخرى خلال 9 أشهر القادمة تغطي قيمة المبلغ المقرض.

ويمكن تفادي هذا النوع من المخاطر بإعداد كشوفات التدفق النقدي للعملة حسب تواريخ الاستحقاق للمبالغ الداخلة والخارجة لتفادي حدوث الفجوات في التفاعل التي تؤدي إلى حدوث مشكلة السيولة.

رابعاً: خطر الطرف المقابل (contre partie)

يتضمن خطر الطرف المقابل في خطر التسليم وخطر القرض، فالأول هو كناية عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية، أما الثاني فهو كناية عن خطر إفلاس الطرف المقابل قبل استحقاق العملية. لا يتعرض وكلاء الصيرفة في السوق الفورية إلا لخطر التسليم، أما المتعاملون في السوق لأجل فيتعرضون لخطر التسليم وخطر القرض.

خطر التسليم هو أكثر أهمية من خطر القرض، لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية في حين أنه عندما يظهر خطر القرض يعتمد المتعامل إلى إعادة تشكيل وضعيته، فوكيل الصرف يتعرض لخطر تغير سعر الصرف الذي هو دائماً أدنى من خطر خسارة كل العملية.

مجالات ظهور مخاطر الصرف:

من بين أهم مصادر مخاطر الصرف هي العمليات التجارية القائمة بين مختلف دول العالم ومنها لمتعلقة بجانب الواردات ومنها ما يتعلق بالصادرات، ومنها ما يكون عند عرض مناقصة دولية. ومن مصادره أيضا ما يتعلق بالعمليات المالية.

1- مخاطر الصرف على مستوى العمليات التجارية:

أ- **خطر الصرف والواردات:** فمثلا عند قيام مستورد بعملية استيراد عليه أن يدفع قيمة الصفقة التجارية عند موعد محدد ومبلغ معين بالعملة الأجنبية وعليه أن يعتبر 3 أسعار لتحرير مشترياته:

- سعر اليوم الذي يعقد المستورد فيه طلبيته مع المورد
- سعر يوم جمركة السلعة
- السعر الذي يشتري به العملات لدفع قيمة مشترياته

فعدم التغطية للخطر تبقى العائد مجهولا بالنسبة للمستورد حتى وقت انتهاء عملية الاستيراد.

ب- **خطر الصرف والصادرات:** إن المؤسسات قد تتعرض لخطر الصرف من جراء تصدير منتجاتها، فهي تتعرض إلى خسارة عند انخفاض قيمة النقود التي تمت الفاتورة بها قبل تاريخ الدفع أو التسوية، كما أنه يحقق ربحا في حالة ارتفاعها.

"وللتقليل من هذا الخطر على المصدر التقليل في الوقت الذي يفصل بين الاتفاق على إبرام العقد وتاريخ التسديد وإتمام الصفقة، أو اللجوء إلى إحدى تقنيات التغطية المعروضة".

ج- **خطر الصرف عند عرض مناقصة دولية:** إن خطر الصرف في هذا النوع من العمليات هو عشوائي ويصعب تسييره، وينتج بين الفترة التي تعرض فيها المؤسسة المناقصة الدولية، ولحظة إرساء المناقصة على أحد الطالبين.

2- مخاطر الصرف على مستوى العمليات المالية:

إن العمليات المالية التي تتم بين مختلف الدول تتعرض لمخاطر الصرف وندرجها فيما يلي:

أ- **خطر صرف القروض بالعملة الأجنبية:** في حالة الاقتراض تقوم المؤسسة بتحويل القيمة الاسمية للقروض الأجنبي المحصل عليه بالعملة المحلية وعند التسديد يقوم بالدفع بالعملات الأجنبية وكذلك بالنسبة للفوائد، إن المقرض بالعملات الأجنبية يتعرض إلى خطر الصرف على الفوائد والأقساط المسددة مع كل ارتفاع في قيمة العملة المقترض بها في فترة تسديد القرض وبذلك يتحمل المقرض خسارة في الصرف.

ب- **خطر صرف الاستثمار المباشر في الخارج:** إن عملية الاستثمار في الخارج عادة ما تكون في شكل خلق فروع جديدة أو شراء شركة في الخارج ويتولد عن هذا خطر صرف يتمثل في:

- خطر صرف على قيمة الأصول والخصوم للفروع الموجودة.
- خطر صرف على التدفقات المالية الحاصلة بين الشركة الأم وفروعها بالخارج (المساهمة في رأس المال، التسيقات، القروض، الإتاوات، أنصبة الأسهم...).

• خطر صرف على التدفقات التجارية (الصادرات والواردات).

قياس خطر الصرف: من أجل قياس خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة يستلزم الأمر:

أولاً: معرفة وحدة القياس (العملة المرجعية)

يعني العملة المرجعية بالنسبة للفرد أي العملة التي تتيح له القيام بعملية الإستهلاك، أما بالنسبة للمؤسسة فالعملة المرجعية نفس العملة التي على أساسها يتم تقييم هذه المؤسسة، ولا تطرح أية إشكالات لقياس خطر الصرف بالنسبة للمؤسسة التي تتخذ قيمتها في سوق واحد لأن عملتها المرجعية هي العملة التي تقيم بها المؤسسة في هذه السوق، ولكن تزداد الأمور تعقيداً عندما تتحدد قيمة المؤسسة في عدة أسواق، وتتص القاعدة من هذه الحالة على اعتماد عملة المساهمين الذين يمارسون الرقابة على المؤسسة كعملة مرجعية للقياس وتتوقف عملية تحديد العملة المرجعية على حساب ما يسمى مرجعية الصرف حيث يلاحظ:

- بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في مجال التصدير والاستيراد فإن عملتها المرجعية هي العملة الوطنية.

- بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط وكذلك المجمعات فإن العملة المرجعية هي عملة الدولة التي تقيم بها المؤسسة الأم أو عملة الشركة القابضة بالنسبة للمجمعات.

ثانياً: تحديد ومعرفة خطر الصرف (الفترة الزمنية)

يمكن توضيح التعرض لخطر الصرف المرتبط بآجال التسديد كما يلي:

1- حالة خطر الصرف محدد بدقة: ويتحقق بالمعرفة الدقيقة لقيمة وتاريخ تسديد الصفقة، كأن تتفاوض المؤسسة في الفترة t_0 على بيع آلة بقيمة معلومة في الفترة t_1 .

2- حالة خطر صرف غير محدد:

أ- عدم معرفة تاريخ التسديد: حيث يتم التفاوض في الفترة t_0 وتتحدد قيمة الصفقة ولكن لا تتم تحديد تاريخ التسديد.
ب- حالة عدم معرفة القيمة: في هذه الحالة المؤسسة تتعامل مع زبائنها ويتم بيع السلع دون أن يتم تحديد القيمة، كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التي تربطها علاقات أو عقود تجارية طويلة يتعذر عليها تحديد وتعديل أسعار بيع منتجاتها بالعملة الأجنبية في كل لحظة وبالتالي ليس في مقدورها معرفة قيمة مبيعاتها، فتلجأ إلى وضع قيم تقديرية على الفترة الزمنية التي لم تتمكن منها من تحديد أسعار منتجاتها.

ثالثاً: وضعية الصرف:

يقصد بوضعية الصرف الأرصدة بالعملة الأجنبية الواجب تحصيلها أو دفعها الخاضعة لخطر الصرف، كما تعرف وضعية الصرف بالنسبة لعون ما وفي لحظة معينة على أنها مساوية المجموع التالي:

وضعية الصرف = عملات أجنبية مملوكة أو موجودات + عملات مستحقة - عملات مستحقة الدفع

ويمكن ظهور حالتين الصرف:

1- وضعية الصرف المفتوحة ouverte: وتظهر في حالة عدم تساوي مبالغ الموجودات والمطلوبات للمؤسسة، وبالتالي سيظهر خطر الصرف على هذا الرصيد، ويمكن أن تكون هذه الوضعية طويلة أو قصيرة.

أ- **وضعية الصرف الطويلة (long position):** إذا كانت المطلوبات (les créances) بالعملة الأجنبية أكبر من الديون بالعملة الأجنبية، وتخص هذه الوضعية المؤسسات المصدرة، وكذلك المقرضين بالعملة الأجنبية والمستثمرين الأجانب، إن البقاء في وضعية طويلة فيما يتعلق بعملة معينة يعكس توقع (ارتقَاب) ارتفاع قيمة العملة المذكورة.

ب- **وضعية الصرف القصير (courte position):** إذا كانت المطلوبات بالعملة الأجنبية أقل من الديون بالعملة الأجنبية وذلك لنفس آجال الاستحقاق، وتخص هذه الوضعية المؤسسات المستوردة وكذا المقترضين بالعملة الأجنبية وتعكس توقع انخفاض قيمة العملة المأخوذة بالاعتبار.

2- وضعية الصرف المغلقة Fermée: وتظهر في حالة تعادل المبالغ المستحقة والديون لأجل عملة معينة، والوضعية المغلقة تظهر غياب خطر الصرف.

إن وضعية الصرف بالنسب لعملة معينة تتأثر بتقلبات أسعار الصرف وهذا يعني أن وضعية الصرف سواء كانت قصيرة أو طويلة قد لا تكون في صالح المؤسسة في بعض الأحيان، وهذا تبعاً لآثار ومخاطر أسعار صرف العملات ويمكن وضع النتائج المستخلصة كما يلي:

وضعية الصرف	ارتفاع سعر الصرف	انخفاض سعر الصرف
+ طويلة	ربح	خسارة
- قصيرة	خسارة	ربح

جدول وضعية الصرف:

يتلخص جدول وضعية الصرف في تحديد عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب على المؤسسة دفعها وعدد الوحدات التي تحصل عليها فهو يوضح:

- قيم تدفقات العملة الأجنبية المنتظرة وتواريخ الاستحقاق.

- قيم تدفقات مقدرة نتيجة البيع وفق البيان.

- يتألف الجدول من وضعيات الصرف الأجل ووضعيات الصرف الفوري

- يمكن أن يشمل الجدول عمليات المتعلقة بالمناقصات والعروض الدولية المحددة القيمة والأسعار.

1- تعتمد بعض المؤسسات على طبيعة العمليات (تجارية مالية) فيتم إعداد جدول الصرف كما يلي:

عملية تجارية	عملة أجنبية A	عملة أجنبية B	عملة أجنبية N
مبيعات	17	90	
مشتريات	23	17	
الرصيد (1)	6-	79	
عمليات مالية			
حقوق ديون	35	17	
	18	71	
الرصيد (2)	17	64-	
الوضعية الشاملة	11	9	
3 = 2+1			

2- تركز بعض المؤسسات من إعداد جدول الصرف على الفترة الزمنية وبالتالي فإن آجال الاستحقاق والوفاء تمثل الأساس الذي ينشأ ويوضح وضعية الصرف

الاجال	T0	T1	T2	T3
	€ 23	€20-	1\$	7\$
	£9	€8		9ريال
	\$7-			
	¥45-			
	\$10			

وضعية الصرف الاجال

€	€12-	\$1	\$7
\$			9 ريال
ريال			

وضعية الصرف الفورية:

€23 £9 \$3 ¥45-	الدولار الي
--------------------------	----------------

وضعية الصرف الشاملة (الإجمالية)

\$11 £9 ¥45 - €11 9 ريال	الدولار الجنيه الين الأورو الريال
--------------------------------------	---